

سيتم تقسيم البحث على عدة محاور، أهم المحور الأول بدراسة تأسيس النظام السياسي الماليزي والأسس القانونية التي سبقت دستور 1957، فضلاً عن دراسة بعض مواد الدستور الماليزي، أما المحور الثاني فقد كرس لتسلیط الضوء على تأسيس النظام السياسي العراقي الجديد بعد سنة ٢٠٠٣، وكذلك ظروف اصدار دستور عام ٢٠٠٥، وبعض مواده، في حين اجرى المحور الثالث دراسة تحليلية مقارنة بين الدستورين الماليزي والعراقي، وهذا ما سيتم بيانه تفصيلاً في ثنایا البحث.

الكلمات المفتاحية: الدستور، ماليزيا، العراق، المجتمع.

**The impact of the constitution on the development of society in Malaysia in 1957 and Iraq in 2005
"A comparative study"**

Abstract

The subject of the constitution and making amendments to it is one of the important and vital legal subjects, because it deals with the most important legal document in any country, and is the highest legal authority in it, i.e. it has the status of supremacy over all other laws applied in the state, and therefore knowing how it was issued and its impact on the reality of society, and how to make

أثر الدستور في تطور المجتمع في ماليزيا عام 1957 والعراق عام 2005 "دراسة مقارنة"

م. د عباس فنجان صدام الامارة
جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات

الملخص

يعد موضوع الدستور واجراء التعديلات عليه من الموضوعات القانونية المهمة والحيوية، لأنه يتناول أهم وثيقة قانونية في أي بلد، وبعد أعلى سلطة قانونية فيه، أي له صفة السمو على جميع القوانين الأخرى التي تطبق في الدولة، وعليه فان التعرف على كيفية اصداره وتأثيره على واقع المجتمع، وكيفية اجراء التعديل عليه له اهمية خاصة، ومن جانب آخر فإن تشريع القوانين هو أمر حيوي لأنه يتعلق بحياة المواطنين اليومية ومستقبليهم، فهو الذي ينظم المجتمع بمحالاته المختلفة، كما يعكس مدى الرقي والتقدم والحضارة الذي وصل اليه المجتمع، وعليه فان التعرف على إجراءات تشريع القوانين له اهميته الخاصة ايضا. ومن هنا جاء البحث كمحاولة متواضعة لدراسة وفهم تأثير الدستور على تطور المجتمع في ماليزيا عام 1957 والعراق عام 2005، من خلال دراسة مقارنة توضح كيف ساهمت الدساتير في تشكيل الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في البلدين خلال مدتین زمنیتين مختلفتين، فضلاً عن توضیح أوجه التشابه والاختلاف بين النظام القانوني لكلا البلدين.